

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَمَّا بَعْدُ:
فَإِنَّ الاجْتِهَادَ نَوْعَانِ: نَوْعٌ أَمَرَ اللَّهُ بِهِ،
وَنَوْعٌ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

فَالِاجْتِهَادُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ هُوَ إِخْرَاجُ
قَوْلِ اللَّهِ عَلَى دَعْوَى مَنْ يَدَّعِي أَنَّ اللَّهَ شَرَعَ أَوْ
أَمَرَ أَوْ نَهَى أَوْ أَحَلَّ أَوْ حَرَّمَ. قَالَ اللَّهُ فِي سُورَةِ
الْأَنْعَامِ: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾
[الأنعام: ١٤٨].

وَلَا يَعْرِفُ صِدْقٌ مَنْ يَدَّعِي بِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ
أَوْ نَهَى أَوْ أَحَلَّ أَوْ حَرَّمَ إِلَّا بِإِخْرَاجِ قَوْلِ اللَّهِ.
قَالَ اللَّهُ فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ: ﴿أَتُنُونِي بِكِتَابٍ
مَنْ قَبْلَ هَذَا أَوْ أَثَرَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ﴾ [الأحفاق: ٤].

وَقَالَ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ
إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

وَالِاجْتِهَادُ الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَنْهُ هُوَ التَّشْرِيعُ
بِأَقْوَالٍ لَيْسَتْ لِلَّهِ. قَالَ اللَّهُ فِي سُورَةِ الشُّورَى:

﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ
مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

وَالِاجْتِهَادُ الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَنْهُ هُوَ
التَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ بِقَوْلِهِ وَلَيْسَ بِقَوْلِ اللَّهِ.
قَالَ اللَّهُ فِي سُورَةِ يُونُسَ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا
أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ
حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ
تَفَتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

فَحَرَّفَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ أَدِلَّةَ الاجْتِهَادِ
الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ إِلَى الْأَمْرِ بِالِاجْتِهَادِ الَّذِي
نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

وَالنَّبِيُّ أَمَرَ بِتَحْرِي الصَّوَابِ فِي
الِاجْتِهَادِ. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ
فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ،
ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
وَمُسْلِمٌ].

وَفَسَّرَ النَّبِيُّ تَحْرِي الصَّوَابِ فِي الاجْتِهَادِ
بِتَرْكِ مَا يَشْكُ فِيهِ، وَالْعَمَلِ بِالْيَقِينِ وَلَيْسَ
بِغَلْبَةِ الظَّنِّ لِأَنَّ الظَّنَّ لَيْسَ عِلْمًا. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْحُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

«إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ
صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ
عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ
أَنْ يُسَلِّمَ» [رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

وَفَسَّرَ الْعُلَمَاءُ تَحْرِي الصَّوَابِ فِي الاجْتِهَادِ
بِغَلْبَةِ الظَّنِّ. فَقَالُوا: الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ يُحْكَمُ بِظَنِّهِ
وَيَجِبُ عَلَى أَتْبَاعِهِ تَقْلِيدُهُ.

فَرَدَّ النَّبِيُّ الْحُكْمَ بِالظَّنِّ بِالْحُكْمِ بِالْيَقِينِ
بِقَوْلِهِ: «فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا
اسْتَيْقَنَ» وَرَدَّ اللَّهُ الْحُكْمَ بِالظَّنِّ بِأَنَّ الظَّنَّ
لَيْسَ عِلْمًا وَأَنَّ الْيَقِينَ هُوَ الْعِلْمُ. فَقَالَ فِي
سُورَةِ النِّسَاءِ: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاعَ
الظَّنِّ وَمَا قَلَّوهُ يَقِينًا﴾ [النساء: ١٥٧].

وَالْمُجْتَهِدُ إِذَا حَكَمَ فِي التَّشْرِيعِ وَالتَّحْلِيلِ
وَالتَّحْرِيمِ بِرَأْيِهِ أَوْ بِرَأْيِ غَيْرِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَجْرٌ
وَعَلَيْهِ الْإِثْمُ وَإِنْ أَصَابَ لِأَنَّهُ حَكَمَ بِجَهْلٍ.
عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
«عَنِ الْقَاضِي الَّذِي فِي النَّارِ رَجُلٌ قَضَى
لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ» [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
وَالترمذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ].

وَفَسَّرَ النَّبِيُّ الْجَهْلَ بِالرَّأْيِ. عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «فَيَبْقَى نَاسٌ
جُهَالٌ يُسْتَفْتُونَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ فَيَضِلُّونَ
وَيَضِلُّونَ» [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

وَالْمُجْتَهِدُ إِذَا حَكَمَ بِقَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
لَهُ أَجْرٌ إِنْ أَخْطَأَ^(١) وَأَجْرَانِ إِنْ أَصَابَ. عَنْ
عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ
ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ
ثُمَّ أَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ» [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ].

فَمَنْ حَكَمَ بِقَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَلَهُ أَجْرٌ
وَإِنْ أَخْطَأَ لِأَنَّهُ حَكَمَ بِعِلْمٍ. عَنْ بُرَيْدَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَنِ
الْقَاضِي الَّذِي فِي الْجَنَّةِ رَجُلٌ عِلْمَ الْحَقِّ
(١) اغْتِرَاضُ كَيْفَ يُحْطَى مِنْ يَحْكُمُ بِقَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

الجواب: يُصِيبُ مَنْ حَكَمَ بِقَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِذَا حَكَمَ بِحُكْمِ اللَّهِ
الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي وَيُحْطَى فِي إِعْطَاءِ الْحَقِّ لِغَيْرِ صَاحِبِهِ إِذَا كَانَ
الشُّهُودُ زُورًا لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بِهِمْ. عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ
بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعَتْ لَهُ
مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» [رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ].

فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ» [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ،
وَإِبْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ].

وَوَعَدَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ صَاحِبَ الاجْتِهَادِ
الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَنْهُ بِثَوَابِ صَاحِبِ الاجْتِهَادِ
الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فَتَسَابَقُوا إِلَى الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ.

وَالْمُجْتَهِدُ فِي قَوْلِ اللَّهِ لَيْسَ لَهُ دَرَجَةٌ
يَنْتَهِي إِلَيْهَا. قَالَ اللَّهُ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿وَمَا
أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وَالْمُجْتَهِدُ فِي أَقْوَالِ أَتْبَاعِ شَرَائِعِ الْعُلَمَاءِ لَهُ
دَرَجَةٌ يَنْتَهِي إِلَيْهَا هِيَ الرُّبُوبِيَّةُ. ﴿أَتَّخِذُوا
أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ
اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

فِيحَقُّ لِمَنْ بَلَغَ دَرَجَةَ الاجْتِهَادِ وَهِيَ
دَرَجَةُ التَّشْرِيعِ بِرَأْيِهِ فَصَارَ لَهُ مَذْهَبٌ أَنْ
يَحْكُمَ فِي التَّشْرِيعِ وَالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ بِرَأْيِهِ
وَلَيْسَ بِقَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَجِبُ عَلَى أَتْبَاعِ
مَذْهَبِهِ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ فِي مَذْهَبِهِ وَلَيْسَ بِقَوْلِ
اللَّهِ وَرَسُولِهِ. حَدَّثَنَا أَتْبَاعُ الْمَذَاهِبِ بِأَنَّ الْإِمَامَ
الْمُجْتَهِدَ يَحْكُمُ بِظَنِّهِ وَيَجِبُ عَلَى أَتْبَاعِهِ تَقْلِيدُهُ
وَأَنَّ الْعَالِمَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ الاجْتِهَادِ يُقَلِّدُ
إِمَامَهُ.

وَالْمُجْتَهِدُ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ لَيْسَ لَهُ شُرُوطٌ
يُعْرَفُ بِهَا سِوَى الصَّوَابِ الَّذِي فَسَّرَهُ النَّبِيُّ
بِالْيَقِينِ. عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا حَكَّمَ
الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ» [رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ].

وَالْمُجْتَهِدُ فِي أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ لَهُ شُرُوطٌ
لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا بَالُ أَنْاسٍ
يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ،
مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ
بَاطِلٌ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ؛ شَرْطَ اللَّهِ
أَحَقُّ وَأَوْثَقُ» [رواه البخاري ومسلم]، مَنْ تَوَفَّرَتْ
فِيهِ شُرُوطُ الاجْتِهَادِ الَّتِي وَضَعُوهَا بِالرَّأْيِ
جَعَلُوهُ رَبًّا يَحْكُمُ بِرَأْيِهِ وَلَيْسَ بِقَوْلِ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ وَفَرَضُوا عَلَى أَتْبَاعِهِ عِبَادَتَهُ بِالْأَمْرِ
بِطَاعَتِهِ وَاتَّبَاعِهِ فَقَالُوا: الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ
يَحْكُمُ بِظَنِّهِ وَيَجِبُ عَلَى أَتْبَاعِهِ تَقْلِيدُهُ. وَادَّعَوْا
بِلا بَيِّنَةٍ بِأَنَّ شُرُوطَ الاجْتِهَادِ الَّتِي وَضَعُوهَا
بِالرَّأْيِ تَوَفَّرَتْ فِي كُلِّ إِمَامٍ لَهُ مَذْهَبٌ مَتَّبَعٌ.

وَمَنْ عَرَفَ الْفَرْقَ بَيْنَ الاجْتِهَادِ الَّذِي
أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَالاجْتِهَادِ الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَنْهُ،
وَقَرَأَ فِي الْمَذَاهِبِ رَأَى بِنَفْسِهِ أَنَّ حَدِيثَ أَتْبَاعِ
شَرَائِعِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ وَالحَلْفِ عَنِ الاجْتِهَادِ،
وَ الْمُجْتَهِدِ، وَشُرُوطِهِ حَدِيثٌ عَنِ الاجْتِهَادِ
الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَسَيَرَى أَنَّ حَدِيثَ أَتْبَاعِ
شَرَائِعِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَذَاهِبِ عَنِ الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ
الَّذِي لَهُ مَذْهَبٌ مَتَّبَعٌ حَدِيثٌ عَنِ رَبِّ يَشْرَعُ
وَيُحِلُّ وَيُحْرِمُ بِرَأْيِهِ وَإِلَيْهِ يُعْبَدُ مَعَ اللَّهِ بِطَاعَتِهِ
وَاتَّبَاعِهِ إِذْ قَالُوا: الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ يَحْكُمُ بِظَنِّهِ
وَيَجِبُ عَلَى أَتْبَاعِهِ تَقْلِيدُهُ.

وَأَمَرُوا الْعَالِمَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ التَّشْرِيعِ
بِرَأْيِهِ أَنْ يَتَّبِعَ الْإِمَامَ الَّذِي بَلَغَ دَرَجَةَ التَّشْرِيعِ
بِرَأْيِهِ فَشَرَعَ مَذْهَبًا. فَقَالُوا: الْعَالِمُ الَّذِي لَمْ
يَبْلُغْ دَرَجَةَ الاجْتِهَادِ فَلْيُقَلِّدْ إِمَامًا. وَلَيْسَ لِمَنْ
لَيْسَ لَهُ مَذْهَبٌ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ لَهُ مَذْهَبٌ
لَأَنَّهُ عَبْدٌ لَهُ بِمُوجِبِ أَمْرِهِ بِالتَّقْلِيدِ وَسَوْفَ
يُوجَّهُ لَهُ أَتْبَاعُ الْمَذَاهِبِ هَذَا السُّؤَالُ لِمَنْعِهِ مِنَ
الْإِنْكَارِ هَلْ أَنْتَ أَعْلَمُ أَمْ الْأُيَمَّةُ.

الاجتهاد

عن الاجتهاد الذي أمر به
والاجتهاد الذي نهى عنه

المصنف: الدكتور محمد بن عبد الرحمن العنبري

محمد بن عبد الرحمن العنبري

للتواصل واتساب: ٠٠٩٦٦٥٠٤٧٣٧٣٠٤

